



المرعهد المصرى

للداسات الساسية والاسراسرابة

اماعات الأراس وإشكالية العلاقة بين الدولة والماسمع

إعداد

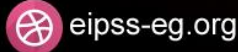
إسلام أحمد الربيعى أحمد

دراسات ساسية

٣٠ أكتوبر ٢٠١٦



جماعات الأتراس وإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع



تنويه:

هذه الدراسة هي مشروع تخرج قدمه الطالب: إسلام أحمد الربيعي أحمد، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، بعنوان: إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع – دراسة حالة: جماعات الأتراس، تحت إشراف: د. نادية بدر الدين أبو غازي، 2014، وقد شارك به الباحث في مسابقة المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، محور مشروعات التخرج، ونقوم بنشره هنا على أجزاء أسبوعياً.

مقدمة

جماعات الأتراس. هي تلك الجماعات التي استطاعت أن تفكر "خارج الصندوق"، مع الأتراس "اجتماع الأضداد جائزاً" ولا بهذا أي تناقض، رغم أن الأتراس كفكرة لجماعة لا تمثل شيئاً إلا يأس، هي جماعة متوسط أعمارها لا يزيد عن (25 سنة) وهي افضل المراحل العمرية التي تمثل قمة الأبداع والنشاط والحيوية والإنتاج وتحقيق تراكم مجتمعي وسياسي واقتصادي يخدم المجتمع لكن ليس بمصر فما كان أمامهم من خيارات هو الالتفاف



حول "الوطن النادي" النادي الذي يشجعونه اصبح بالنسبة لهم وطنًا، كل هذا نتيجة لحالة من التجريف الاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري من قبل النظام السياسي.

أولاً: مشكلة الدراسة: الألتراس تمثل فكرة التحدي للسلطة في مصر.

في مصر الدولة تملك كل شيء، فالدولة في مصر لا تعرف التقاليد الغربية للفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية- التشريعية- القضائية)، الدولة هي موحدة لكل هذه السلطات، الدولة لا تسمح بتحدي سلطاتها، لا تسمح بوجود فاعل آخر له أهمية على مستوى الحدث، حتي المجتمع المدني ومنظماته لا يخرج عن اطار الدولة، يلعب وفقاً لقواعد الدولة وقوانينها - سنري لاحقاً انه لا مجال عام في الدول المستبدة -، الرأي العام كذلك تؤثر عليه الدولة بطرح فكرة واحدة دون السماح بوجود رأي آخر له القدرة على الظهور - مما أعطي قوة للواقع الافتراضي كبديل لفكرة المعارضة داخل النظام السياسي - وعلي الرغم من وجود الأعلام الخاص إلا انه يخضع لتزواج المال بالسلطة.

الواقع السياسي المصري مشوه لأبعد الحدود من قبل السلطة وهي لا تسمح بظهور أي نبتة سليمة لقيم مجتمعية من خلال سيطرتها على كل الفضاءات فعندما تقابل الدولة الألتراس فأنها تمثل تحدي لسلطتها وهيبتها.

وان للباحث وجهة نظر مفادها أن المجتمع المدني قد يظهر في صورة نشاطات فردية خارج الحيز الخاص وقبل الدخول في منطقة الحيز العام أو المجال السياسي، ففي دولة كمصر منظمات المجتمع المدني لا تمثل حيزاً مستقلاً عن الدولة واستقلالها عن الدولة مجرد استقلال اسمي ولا بد من ظهور نشاطات أكثر عشوائية وفردية من كونها تنظيمية لتكوين قوة اعتراضية ضد السلطة هذا كان يتحكم فيه عدة مؤثرات وعلى ضوء هذا يمكن فيهم ميكانزمات العلاقة بين الدولة والمجتمع

دور الفرد في مجال العمل التطوعي والمشاركة السياسية بشكل عام يطرح عدداً من الأسئلة الأساسية حول ذلك الدور وتقبل المجتمع ذاته لهذا الدور في ظل معاناة من استبداد سلطوي.



ثانياً: التساؤلات الفرعية للدراسة:

- 1- ما هو الناتج الذي يقدمه الأنتراس للحياة السياسية من منظور الاحركات الاجتماعية؟
- 2- لماذا كانت فكرة الأنتراس أكثر جذباً للشباب؟
- 3- هل الرسم على الجدران خرق للمجال العام؟
- 4- ما هي الاحركات الاجتماعية؟ وماهي سياسات الشوارع؟
- 5- ما هو التمييز بين المجال الاجتماعي السياسي والمجال الاجتماعي غير سياسي؟
- 6- ما هو منظور السلطة لجماعات الأنتراس؟
- 7- هل الأنتراس مازال في نطاق الاحركات الاجتماعية لامتلاكه قدر أكبر من التنظيم مقارنة بجماعات أخرى، مثل الباعة الجائلين أم لا؟
- 8- ما هي شروط الطبقة الاجتماعية؟ وهل من الممكن توليد طبقة جديدة؟

ثالثاً: فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرض رئيسي مؤداه: الأنتراس لا يمثل التنظيمات الاجتماعية التقليدية التي غالباً ما تكون خاضعة للسلطة المستبدة كوسيلة لتجميل استبدادها (إن نظريات الحركات الاجتماعية ترى أن حركات الشباب ليس لها وجود في الشرق الأوسط لان خصائص هذه الجماعات لا تتوافق مع مبدأ الإطار).

رابعاً: منهج الدراسة:

نظراً لما تسم به أغلبية الظواهر الاجتماعية والسياسية من تعقد تركيبها، تتعدد في علاقتها، وتنوع كبير في أنماطها، فإن الظواهر الاجتماعية يمكن النظر إليها من أكثر من زاوية من ثم تبني أكثر من افتترب تحليلي أو إطار مرجعي.

إن السؤال البحثي الرئيسي الذي يسعى الباحث للإجابة عليه يرتبط بشكل رئيسي بتصور شكل الدولة الجديدة في المرحلة المقبلة مقابلةً لها مجتمع جديد يحمل قيم متشابهة أكثر من كونها جديدة.

الدولة القديمة مازالت تصارع من اجل بقائها - وهي تصارع من مركز قوة فمركزها ليس ضعيف - في مواجهة جماهير الشعب المنقسمة على نفسها، لذلك لم يكن السؤال الرئيسي حول تصور شكل العلاقة المستقبلية



بين الدولة والمجتمع بقدر ما هو فهم لحجم الصراع الدائر بين الدولة والمجتمع، ولهذا لم يكن الهدف البحث عن تفسير للعلاقة في مناهج الاجتماع السياسي أو النظم السياسية التقليدية. نتيجة لما سبق ذكره لا يمكن دراسة الظاهرة من زاوية رؤية واحدة ولا بد من تعدد الزوايا بين قطبي الظاهرة مما أدى لتعدد المناهج المستخدمة لفهم الظاهرة محل الدراسة ما بين "منهج الجماعة" و"منهج تحليل النظم".

أولاً: منهج الجماعة:

يمكن أن تمثل الجماعة الأساس لنظرية عامة في السياسة مادامت كل الأنشطة السياسية أنشطة جماعات، ويحقق التركيز على الجماعة مزية الابتعاد بالبحوث السياسية عن الأشياء غير واقعية أو الأفكار المجردة أو القوي غير مرئية كالسيادة والدولة.

أهم مقولات منهج الجماعة: -

- 1- الجماعة هي وحدة التحليل، وان الباحث السياسي لا بد أن ينصب اهتمامه على الجماعة وليس الفرد ما دامت تؤثر في الحياة السياسية أكثر منه.
- 2- النظام السياسي شبكة معقدة من الجماعات تتفاعل فيما بينها باستمرار، هذا التفاعل عبارة عن ضغوط وضغوط مضادة، والصراع بين هذه الجماعات هو الذي يقرر من يحكم، ويتوقف التغيير في النظام السياسي على التغيير في تكوين الجماعات واتجاهاتها وآرائها من النظام السياسي ومدى تأييدها له أو معارضتها.
- 3- تؤثر الجماعة على اتجاهات سلوك أعضائها، فالجماعات مثل الأسرة والمدرسة والرفاق تمارس تأثيراً هاماً وتغرس في عقل المرء قيماً واتجاهات منها ما هو اجتماعي له دلالة سياسية، ومنها ما هو سياسي ويتوقف التأثير للجماعة على مدى توحد الفرد معها.
- 4- تمارس الجماعات تأثيراً على النظام السياسي، من خلال تجمعات تسعى إلى التأثير على السياسة العامة في الوقت الذي لا تسعى فيه إلى السلطة، ويتوقف حجم تأثيرها على علي قدرة النفاذ والتأثير على السلطة الحاكمة بما تملكه من أدوات ضغط ودرجة تماسكها وحجم عضويتها وحجم مواردهم المالية.



ثانياً: منهج تحليل النظم:

اهم مقولات منهج تحليل النظم: -

1- يعتبر مفهوم النظام وحدة التحليل الأساسية والنظام هو التفاعل بين وحدات معينة، إنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة، النظام بهذا المعنى له تطبيقاته الكثيرة السياسية والغير سياسية فالحياة السياسية الداخلية تعتبر نظاماً وما دام التفاعل يحدث على أصعدة عديدة فليس عجباً أن تتعدد النظم السياسية داخل نفس الدولة.

فالحياة السياسية الداخلية تعتبر نظاماً والتفاعلات السياسية على المستوى الدولي تعد نظاماً للسلوك، فهناك النظام السياسي على المستوى القومي أو الدون قومي (المحلي) وكلاهما يضم العديد من النظم الفرعية ويمكن أن يحدث التفاعل أفقياً بين الوحدات الموجودة على نفس المستوى ورأسياً بين الوحدات الموجودة على أكثر من مستوى.

2- النظام السياسي باعتباره شبكة من التفاعلات السياسية، لا يحيا في فراغ أنه يعيش في محيط مادي وغير مادي يتفاعل معه أخذاً أو عطاءً من هنا وتكمن فكرة دراسة المجال العام في الدولة المستبدة فهو يؤثر فيه ويتأثر به، على أن التفاعل لا يتعارض مع مقولة أن النظام حدوداً أي نقاط تصويرية تعين من أين يبدأ وأين ينتهي.

3- أن التفاعل سواء فيما بين الوحدات المكونة للنظام أو بين النظام ومحيطه يصل إلى درجة الاعتماد المتبادلة، بمعنى أن أفعال واحدة ما تؤثر على باقي الوحدات، وأن التغيير في البيئة يؤثر على النظام وأن أفعال النظام تؤثر في البيئة.

4- أن المثل الأعلى لأي نظام هي البقاء والاستمرار، فالنظام السياسي على أي مستوى يعمل على النحو الذي يضمن استمرار وجوده وهذا ما كان الهدف الرئيسي- فنظام الدولة القديمة يسعى للحفاظ على مكتسباته بتحقيق بعض التنازلات في فترة مقابل الحفاظ على حد ادني من الأرضية التي تسمح له بان يكون لاعب له تأثير واضح -، ولكن الاستقرار للنظام لا ينفى التغيير ولكن التغيير ينظر اليه كمرادف للتكيف بمعنى قدرة النظام على التكيف مع التغييرات البيئية بإجراء تغييرات في الهياكل السياسية ومعنى هذا التغيير المقصود هنا هو تغيير في اطار الاستقرار.



إدأً اقترب الجماعة يرتكز على مجموعة الأفراد التي تتفاعل فيما بينها سعياً نحو أهداف مشتركة، فالاهتمام الأساسي هنا ووحدة التحليل تنصب على الجماعة وليس الفرد، وان هناك مصالح مشتركة ومنافع عامة بين أعضاء الجماعة وانهم يرون أن الانضمام للجماعة خير وسيلة لتحقيقها وهناك من يرفض هذه النظرية انطلاقاً من عقلانية الفرد وانه يعمل من اجل مصلحته الخاصة، ولكن الأفراد داخل الأتراس يمثل حالة من إنكار الذات والنظر إلى مصلحة الجماعة قبل المصلحة الفردية على عكس افتراضات الرشادة والعقلانية لان مصلحة الجماعة هي مصلحة الفرد.

أما اهم عناصر منهج تحليل النظم:

المدخلات: المحددات والعوامل المسببة لنشوء حركات الأتراس

المخرجات: تتمثل في أفعال وحركات الأتراس

التغذية المرتدة: تتمثل في سلوك ورد فعل الدولة والسلطة تجاه الأتراس

خامساً: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

لا يوجد مجال عام في الدول المستبدة، كله ملكية خاصة للدولة -بما فيهم أفراد الدولة -والدولة هنا تتمتع بشخصية فعلية في مواجهة من هم اقل منها -أفراد الدولة -لذلك بما انه لا يوجد نص صريح يؤكد على عبودية الأفراد وانه يفهم ضمناً، فحاول الأفراد أن يلعبوا على هذا الوتر، ولكن ليس بمواجهة قوة الدولة، وإنما بتملقها وتجنبها والتحايل عليها من خلال الرشوة أو التهرب من قوة الدولة أو أن تكون تحت طوعها... إلخ... ثم تأتي في اعلي المراتب احتقار السلطة

هناك من هم حقاً عبيد لدي سلطة الدولة، هي تلك الطبقة المتوسطة العاملة لدي الجهاز البيروقراطي للدولة فالسلطة أصبحت قادرة على إغرائهم من خلال رمي الفتات، الدولة بطبيعتها ليست قوية على الإطلاق وسبب قوتها أو تماديبها في أفعالها هم أولئك العبيد الذين مازالوا مصريين على السجود لها فلا يروا عوراتها (بالتأكيد القطاع الخاص يمتلك موارد أكثر من الدولة ولكن الفرق أن القطاع الخاص هو نتاج لنظام حدائي يقدر الحقوق والواجبات والقوانين مما يجعله قادراً على تحقيق نظام داخلي فعال وان يكون ند وفاعل له حق التعاقد مع الدولة واختيار الشروط التي تناسبه، لا يهم من تلك الشروط أن تكون لمجحفة لطرف ثالث وهو



الواقع تحت سطوة الدولة) لذلك لا بد من الفصل بين الدولة وسلطتها وهؤلاء الواقعين تحت سلطتها سواء بالرضا أو بقوة السلطة.

فالسطة علاقة بين طبقة مهيمنة ومواطنين خاضعين، أو اختزال السلطة إلى مجرد الهيمنة الطبقيّة (ومن هنا الطبقة لا يمكن أن تهيمن كطبقة إلا إذا تشكلت كطبقة) وهو ما يفترض آليات سلطوية تمارس على مجموع أفرادها

الطبقة المتوسطة الجديدة:

إذاً الدولة هي أضعف ما يمكن تصوره، ولكن هذا الضعيف يمتلك ميزة نسبية هي امتلاك مصادر القهر والقوة في مواجهة الأفراد، نعود للتذكرة بالطبقة المتوسطة الأنانية التي تعطي للدولة قوة أكثر، هذه الطبقة أنجبت جيلاً آخر اقل أنانية وأكثر تعليماً ووعياً، هو من أصبح قادراً أكثر على مواجهة الدولة وتخطوا فكرة الواحد الذي يماطل الدولة ويتملقها أو يتهرب منها إلى ذلك الجمع الذي توحد لاحتقار السلطة الألتراس. (الجمع هنا قد يكون عكس ما أشار إليه بيات عن الاحركات الاجتماعية من الجماعات السلبية أو الجماعات المشتتة وهذا قد يكون إضافة الألتراس لتكون بين منزلة وسط بين الاتجاه للتنظيم مع الحفاظ على عدم قدرة الدولة للسيطرة عليها كغيرها من منظمات المجتمع المدني كمنظمات حقوق الإنسان والاستمرار في منظور الاحركات الاجتماعية)

لا بد الإشارة إلى تحليل اصف بيات هنا عن الحركات الشبابية والطبقة المتوسطة التي كانت اللاعب الأساسي في الثورات العربية وجادل إلى أن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية أفرزت طبقة متوسطة تتمتع بقدر من التعليم والوعي وفي نفس الوقت لديها طموحات كبيرة وتوقعات وقد فشلت شريحة كبيرة من هذه الطبقة في تحقيق هذه الطموحات فكما أشار في مثاله أن سكان العشوائيات في مصر ليسوا من الأميين والقرويين أو ممن يعانون من القر المدقع حيث تشمل هذه الفئة شرائح أخرى من الحضر مثل موظفي الحكومة محدودي الدخل وحديثي الزواج والمهنيين من صغار المحامين والمدرسين حيث اصبحوا من سكان العشوائيات بعد أن عجزوا عن الحصول على أماكن للسكن في المناطق المخططة رسمياً.



السلطة:

السلطة في اللغة هي القدرة أو القوة على شيء والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره وهي الأجهزة الاجتماعية التي تمارس السلطة كالأجهزة السياسية والتربوية والقضائية وغيرها.

عن السلطة هناك التعريف الذي قدّمه المفكر الفرنسي ريمون آرون، وقال فيه: السلطة هي المقدرة على الفعل أو التدبير. ويتخذ هذا المفهوم بعده الحقيقي عند ممارسة الأفراد سلطتهم على الآخرين، واعتبر برتراند راسل السلطة هي عبارة عن القوة والمقدرة، قائلاً: يمكن تعريف السلطة بأنها عبارة عن إيجاد التأثيرات المنشودة، إذاً فهي مفهوم كمي.

النقطة الأساسية المشتركة بين التعريفين أعلاه هي اعتبار السلطة ظاهرة كمية، والمراد منها الأدوات والوسائل المتوفرة لدى الفرد أو المؤسسة السياسية أو الدولة، يفهم من هذا أن السلطة هي العلاقة التي يسعى من خلالها كل فرد أو مؤسسة إلى تسخير الأفراد والمؤسسات الأخرى للعمل طبقاً لإرادتهم. وفقاً لماكس فيبر السلطة هي الفرصة المتاحة أمام الفرد أو الجماعة لتنفيذ مطالبهم في مجتمع ما في مواجهة من يقفون حائلاً أمام تحقيقها⁽¹⁾.

الفرد بمجرد أن يمارس السلطة يشعر بسمو ذاته وهي مضمون فكرة الأنا الحكومية، فممارسة السلطة لدى الحكام تخلق لدى الحكام شعوراً بالسمو وهذا السمو والتعالي يخلق فعلياً الأيمان بقداسة السلطة ومن يمارسها حتى ولو كنا الحاكم فرداً عادياً من أفراد الشعب فإنه بعد ممارسة السلطة يتولد لديه إحساس بأنه مختلف عن أمثاله من أفراد الشعب وأنه يتمتع بإرادة من طبيعة سامية.

أي سلطة تمارس لها تكلفة ولها عوائد ومن يمارس السلطة عليه أن يتصرف برشاده وعقلانية فيقلل التكلفة ويعظم العائد، وعندما تمارس السلطة على أساس العنف والإكراه، العائد يكون مؤقت وقليل لأن العائد من الطاعة ستكون فترة وجيزة⁽²⁾.

(1) راجع: رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية: مساهمة في دراسة النظرية السياسية، دراسات دولية، العدد السابع والثلاثون، الرابط:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=60450>

(2) راجع: عبد العزيز العيادي، ميشال فوكو المعرفة والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994.



فن المقاومة:

أن أيا كان من يعارض السلطة سيجد نفسه متورطاً في خطاب مماثل لخطاب السلطة بالضبط لأنه ينتقدها مفترضاً نفسه خارجاً عنها، فالدولة لا تستغرق كل أشكال السلطة فما هي إلا احد أجهزتها الأكثر شمولاً و كلية لتبقي السلطة متعددة في النفس والذات تظهر في نطاق وخصوصية محددة، فاذا كانت السلطة حالة في كل مكان فليس لأنها تشمل كل شيء وإنما لأنها تأتي من كل صوب، واذا كان الأمر كذلك فما الذي يمنع انبثاق المعارضة والمقاومات والنضالات من كل صوب أيضاً خاصة أن مكانها ومكان السلطة واحد فحيث تظهر السلطة تظهر مقاومة السلطة ونقطة المقاومة هذه حاضرة في كل مكان من شبكة السلطة فلا وجود ادن بالنسبة للسلطة لمكان وحيد هو مكان الرفض المطلق وروح الثورة وبؤرة جميع التمردات بل هناك مقاومات وهي حالات تنتمي إلى أنواع كثيرة فهناك المقاومات الضرورية وغير المحتملة والتلقائية والمتوحشة والمنعزلة والمتيسرة والعنيفة والمتضاربة والميالة إلى الصلح والهادفة إلى مصلحة والتي لا تتوخي هدفاً بعينه وهذه المقاومات لا يمكن أن توجد تحديداً إلا في حقل استراتيجي لعلاقات القوي.

إن العلاقة بين السلطة ومقاومتها ليست علاقة خارجية فالمقاومة لا تقوم خارج السلطة فاذا لم تكن السلطة موحدة فكذلك النضالات التي تواجهها ومع ذلك المقاومة ليست إلا رجوع صدي لأليات السلطة العامة كقدر لإمكانية للخلاص منه فالذين تستثمرهم السلطة بإمكانهم توجيه السلطة ضد ذاتها وذلك أن أهداف السلطة غير محددة بكيفية مسبقة في طمأنينة المعقول التاريخي وقواعدها وليست ثابتة ثباتاً لا تتخلله الحركة ولا تهزه الصراعات⁽³⁾.

المجال العام:

يعتبر هبرماس أول من تحدث عن المجال العام من خلاله كتابه التحول البنيوي للمجال العام ويعرفه بأنه مساحة للحياة الاجتماعية تضم عدداً من الأفراد تجمعهم خصائص واهتمامات مشتركة وتتم مناقشة القضايا التي يهتمون بها وهو يتيح لكل الأفراد فرصة للمشاركة فيه ما دام شعروا بأنه جزء منه وتتم المناقشات في اطار مجمعة من المفاهيم مثل التعددية وعقلانية التفكير وقبول الآخر والتسامح وحرية الرأي والهدف من النقاش التوصل إلى اتفاق جمعي وتكوين رأي عام موضوعي وتخطي المصالح الشخصية ويرتبط تحقق هذا الهدف من خلال عدد من العوامل فتكون المشاركة في المجال العام متاحة للجميع ودون إكراه.

(3) راجع: جيمس سكوت، المقاومة بالحيلة كيف يهزم المحكوم من وراء ظهر الحاكم، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي



يتميز المجال العام عن المجال الخاص ومجال السلطة العامة، وهو يتوسط بينهما ويتعلق المجال الخاص بالمجتمع المدني في معناه الضيق أما مجال السلطة العامة فيتعلق بالدولة فهو يتميز عن الدولة لأنه مجال لإنتاج الخطابات التي يمكن من حيث المبدأ أن تنتقد الدولة ويختلف المجال العام من نظام لآخر، فالنظام الشمولي لا يسمح بوجود المجال العام فيتم في مناقشة سياسات الدولة كما تسمح الدول الديمقراطية، وهناك مجموعة من الانتقادات وجهت لمفهوم هبرماس عن المجال العام منها:

1- عدم الالتفات إلى صورة المجالات العامة المؤسسة على الطبقة والنوع والتي تشكل ميادين بديلة بعيداً عن النمط الذي حاول هبرماس صياغته لإعادة صياغة وضع الدين في علاقته مع الدولة.

2- التقليل من شأن الفروق القومية والتاريخية بين النماذج المختلفة للمجالات العامة الحديثة

3- عدم الاهتمام بالتداخل المعقد بين المجالات العامة المحلية والقومية وعبر القومية اذاً يمكن القول أن المجال العام هو: وجود مستوي من الفعل الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني يشكل فضاءً اجتماعياً يتفاعل فيه الأفراد العاديون ويتعاونون، وفقاً لهبرماس فان الفاعلون في المجال العام الحديث هم الطبقة المتوسطة المتعلمة والبرجوازية وان المجال العام يعبر عن المشاعر المتجذرة في المجال الخاص وفي المجتمع المدني عبر منطديات جماعية، ويفهم المجال العام على انه البنية التحتية الخطابية والمعياري الكامن للأداء الوظيفي الفعال للمجتمع المدني.

المجال العام يقوي الرابطة الاجتماعية وذلك عبر تأكيده على الأبعاد العقلانية والقصدية للفعل والتفاعل والاتصال والبحث في التحول المؤسسي والعملي وما ترتب عليه من بذور الأفكار المتصلة بفكرة الصالح العام والتميز ما بين الصالح العام والعقل العام وأهمية التمييز ما بين وجهة النظر الرسمية والاتفاق العام داخل الجماعة بعد أن كانت حدود التمييز بينهم ضيقة، فالمجال العام الحديث يتسم بطابع سياسي يؤكد على قيمة التواصل الشفاف وممارسة الفهم الاتصالي بين الفاعلين من المستوي الأصغر للحياة الاجتماعية إلى مجالات جمعية أكثر تنظيماً وهنا يوضح أن المجال العام الحديث لا يشكل مجتمعاً سياسياً، وهذا المدخل للمجال العام يأخذ طابع غير سياسي فيركز على عوامل التماسك الاجتماعي ومواطن وجوده، والقدرة على تجديد الطاقة الإبداعية المفككة للحركات الاجتماعية بنفس قدر تجديد القدرة التنظيمية غير خالقة للنظم والمؤسسات معتمدة على عمل طوعي قابل لان يبني وان يفهم عقلياً من خلال فاعلين أحرار.



المجال العام في جوهره يعتمد على المناقشة والتفاوض بطرق مشروعة في عملية البحث عن المصالح المشتركة ويتضمن درجة معقولة من شفافية الاتصال بين الفاعلين المنخرطين في العملية فهوم مفهوم معقد ليتقاطع مع التراث الديني والمدني والقانوني.

إن فكرة المجال العام تمثل فكرة المقاومة ضد فكرة السلطة كما طرحها فوكو، فبالنسبة لفوكو أصل كل السلطات يكمن في حيابة المكان والموارد وأنماط السيطرة لانا على الآخر وفي رسم الحدود التي تؤمن هذه الحيابة ومن ثم فان المعرفة والاتصال الرمزي يعد شرطاً ضرورياً لكل العمليات المتصلة بالحيابة وبرسم الحدود كما أن لها علاقة بتحدي السلطة عبر حركات الاحتجاج الموجهة فالحركات تتحدي عملية تركيز السلطة وتنتج أطراً مغايرة للضبط الرمزي ولحدود المجتمع ومؤسساته⁽⁴⁾.

الاحركات الاجتماعية:

أن الدولة أصبحت كائن ضخم لا يريد التعايش مع احد (اجتماع الأضداد جائز) وبعد أن كانت المباراة الصفرية بين فاعلين على مستوى واحد، أصبحت تلك المباراة بين سلطة الدولة والجماهير فلما أن يوافق الجمع على أن يعيش تحت ظل الدولة التي لا ظل لها أو يتحمل عواقب اختياره، فاذا كان الجمع غير قادر على مواجهة الدولة مباشرة فإنه في هذه الحالة يتحول إلى (احتقار السلطة). السلطة تريد دائماً أن يكون الجميع تحت امرتها، ومن الممكن اختراع طرق لتجميل المجال العام الذي تسيطر عليه الدولة مثل خلق مجتمع مدني تحت تصرفها (عميل)، كما سبق القول انه لا مجال عام في دولة مستبدة وعليه تكون مثل هذه المنظمات جزء من الدولة وعملها، لذلك فالدولة اشد الأعداء لتنظيمات على شاكلة الألتراس، لأنها غير قابلة لان تكون تحت طوعها باي شكل من الأشكال أو التأثير عليها من قبل عوامل أخري تابعة للدولة (مثل الأعلام).

وفقاً لأصف بيات، وعلى خلاف النماذج الغربية، لا يمكن النظر للدولة والمجتمع المدني كمساحتين منفصلتين كلياً، حيث يتبين أن الأنظمة تدخل في تنافس مع فاعلين آخرين في تشكيل الحياة العامة والممارسات

(4) للمزيد عن المجال العام راجع: ارماندو سالفيتوري، المجال العام الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، 2012، الطبعة الأولى، راجع أيضاً هبة رؤوف عزت، الذات والمساحة والزمن: من المجال العام إلى الشارع السياسي، السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012، ص 31:33.



اليومية للمواطن، فتوليد القوة في المجتمع لا يتم عبر المؤسسات الرسمية فقط أو الفعّال السياسية المباشرة، بل يمكن أيضا في قوة الحركات الاجتماعية والفاعلين المختلفين على خلق ثقافة بديلة. بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية التي يكون لها أثر واضح وتجه الفعل السياسي الجمعي بشكل مباشر، فإن هناك صنف آخر من الظواهر لا يكون مرئياً للكثير وتقدر قوته التحويلية قدرها وهو ما يطلق عليه (اللاحركات الاجتماعية) social non-movements واللاحركات الاجتماعية تعمل من خلال عدة ديناميكيات:

1- الزحف الهادئ:

اللاحركات هي عدد كبير من الفاعلين اللذين لا يعملون بشكل جمعي يقوم أفراد عاديون بممارسات يومية متشابهة لا تتوافق مع النظام العام لكنها تأخذ شكل التحدي والمواجهة فانهم ينتجون حالة ضاغطة لا يستهان بها لها قدرة على تغيير الواقع السياسي والاجتماعي. الزحف الهادئ يضع القوي والنظم التقليدية في مأزق، فاللاحركات الاجتماعية ليس هدفاً معادياً يتم تبرير قمعه من قبل النظام، وليس بها قيادات محددة معروفة للنظام يمكن تحجيمها والضغط عليها بطريقة أو باخري، وأنهم أناس عاديون (راجع في الفترة الأخيرة الأعمار السنية للمقبوض عليهم أو المعتقلين على ذمة الأحداث الأخيرة وسياسة السلطة الجديدة في مصر).

ولكن تستمر محاولات النظام في شيطنة الآخر، الذين ليسوا إلا أناس عاديين، معتمدين على جهل طبقة معينة وأنانية طبقة أخرى وعدم اهتمام طبقة ثالثة)، فتأتي الخطورة على النظام القائم من انه يهدد منطق القوة ذاته أي قابلية الفرد لان يكون عنصراً طبعياً ويحكم.

إن الزحف الهادئ يتطلب أعداداً كبيرة، أفراد لا يوجد ارتباط بينهم يقومون بمجموعة من الأنشطة تكتسب نمطاً معيناً بمرور الزمن، هذه الأنشطة ترتبط بمخالفة هادئة للقانون، لا تستخدم أدوات العنف، تستمد شرعيتها من عددها الكبير.

الشبكات السلبية:

* التواصل الفوري بين أعداد صغيرة من الأفراد (وجود قواسم أو هوية مشتركة).

* الجماعات المشتتة (لا يوجد حيز مشترك بينهم) غياب هذا الحيز قد يفقدهم التضامن بين الأفراد ولكن من الممكن ظهور حيز مشترك بينهم مما يؤدي لزيادة معدل التضامن، معدل التضامن هنا قد يزداد مع وجود إدراك بتهديد مشترك (قد تتغير النظرة في حالة الألتراس على الرغم من وجود حيز مشترك بينهم ولكن يزداد



التضامن من خلال عدم الاعتراف بالوطن ورؤية الوطن نادي مقابل هذه يظهر ضبابية المستقبل، مفيش حاجة يبكوا عليها). الشارع هنا يمثل مجالاً عاماً يتيح تعبئة الناس من خلال الشبكات السلبية (الشارع لينا: من شعارات الأتراس).

2- فن الحضور

3- مدي الشجاعة والإبداع التي تتحلي بها الاحركات الاجتماعية، والاستفادة من كل ما هو متاح من إمكانيات يمكن الشعور بها والاعتراف بها (لا يهمهم الاعتراف من قبل الآخرين بقدر الاقتناع بما قدموه.. الأتراس).

إن الأنظمة الاستبدادية قد تكون قادرة على علي قمع الحركات المنظمة، لكن تظل قدراتها محدودة فيما يتعلق بقمع المجتمع بأكمله، فالتحدي هنا يكون موجهاً للقيم والقواعد والمؤسسات التي يتشكل منها نسيج المجتمع".

سادساً: الأدبيات والدراسات السابقة:

1- Asef Bayat، Life as politics: How ordinary people change the middle east، Amsterdam University press.

يحاول آصف بيات من خلال كتابه تقديم أطروحة نظرية أكثر تماسكاً الحركات الاجتماعية وقدرتها على إعادة إنتاج وتوزيع القوة في المجتمع وتقديمه أول إسهام لتعريف الاحركات الاجتماعية والأثر الجمعي من الفاعلين اللذين لا يعملون بشكل جماعي من خلال قيام أفراد غير مترابطين بممارسات يومية متشابهة لا تأخذ طابع التحدي ولكنها لا تتوافق مع النظام العام مما يؤدي إلى إنشاء حالة ضاغطة لا يستهان بها في تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي من خلال ديناميكيات مختلفة للتأقلم مع الوضع القائم.

ورغم أن الكاتب قدم إسهام متفرد وأول من لفت الأنظار لنوع جديد من الجماعات التحتية وكيفية تعاملهم مع بعضهم البعض داخل نفس الرابطة لانهم وجدوا ما يجمعهم دون قصد أو في تعاملهم مع النظام القائم، وعرضه للوسائل والديناميكيات المستخدمة يظهر أن هذه الوسائل والتي تم محاولة تكييفها مع الوضع القائم في البلدان محل الدراسة وخاصة مصر وايران (بحكم نشأة الكاتب الإيرانية وتدرسه بالجامعة الأمريكية بالقاهرة) فكانت هذه الوسائل تعتمد على تملق السلطة القائمة في نظرة الكاتب للوضع الحالي في فترة ما



قبل الثورات في المنطقة وطبيعة النظم القائمة آنذاك ثم انه اتبع الكتاب بطبعة ثانية أضيف لها فصل مخصص عن الثورات العربية. أن تناوله للثورات وديناميكيات المجتمعات العربية في الفترات السابقة على الثورة بالإضافة إلى ذلك مناقشات سياسية اجتماعية مهمة حول الحركة النسوية وحول الحراك الصامت للفقراء والحركات الشبابية في الشرق الأوسط وأهمية هذه الطبقة والدور الأساسي لها في الثورات العربية.

2- Jeff ، The ultras political role and the state in Egypt،Mohamed Elgohari ، New York City، the Wilf Family department of politics New York University،Goodwin ،USA ،2013 May

قدمت هذه الدراسة نظرة شاملة لجماعات الألتراس في مصر منذ نشأتها وهو ما تم عرضه في الفصل الأول عن ظروف النشأة وكيفية الخروج بتنظيم هذه الجماعات إلى الحيز العام وعمليات التنظيم الداخلية والعلاقات ما بين جماعات الألتراس المختلفة وكيف شكلت كل جماعة الوعي الجمعي أخاص بها وكيف أن معظم هذه الجماعات تتشابه في أفكارها وعقليتها من الدفاع عن الكيان الذي قرروا الانتماء له والوسائل التي تم الاتفاق عليها للحفاظ على الوجود.

الفصل الثاني يتناول العلاقة الجدلية ما بين الأمن أو البوليس والالتراس والتي تعتبر حجر الزاوية في دراسة جماعات الألتراس وكيفية مواجهة الأمن ومدى تشابك العلاقات فيما بينهم ومن ناحية أخرى المؤسسات التي تعتبر عامل مساعد لفهم هذه العلاقة مثل اتحاد كرة القدم المصري من ناحية والأعلام من ناحية أخرى والذي يعتبر هو والأعلام من اهم الجهات التي تحارب ضدها جماعات الألتراس.

الفصل الثالث يعرض لدور جماعات الألتراس في الثورة المصرية وظروف المشاركة ومعضلة دور الألتراس التي تصر على الطابع اللا سياسي لها ومدى تأثير الثورة وما بعد الثورة ثم مذبحه بورسعيد على أفكار الألتراس بخصوص الطابع اللا سياسي لها.

3- د. أمل حمادة، متحدو السلطة: الألتراس كقوة تعيد تعريف العلاقة بين الشارع والدولة، السياسة الدولية، عدد 187، يناير 2012.

حاولت هذه الدراسة تقديم رؤية للعلاقة الجديدة بين الدولة والشارع خاصة في فترة ما بعد الثورات العربية وإعادة إنتاج الشارع واعتباره مساحة قوية تنافس فيها الأطراف المجتمعية المختلفة الدولة على امتلاكها



وكانت جماعات الألتراس أول هذه الجماعات التي كان لها خبرة في الشارع وخبرة تحتية حقيقية وديناميات التعامل مع الدول من خلال المواجهة المستمرة مع الأمن من خلالها تم التأكيد على أن الدولة منتج بشري أنتج الناس لمواجهة احتياجات معينة تتعلق بتنظيم حياتهم والحفاظ عليها، من خلال هذه الدراسة تم عرض لسمات جماعات الألتراس ونشأتهم وعلاقتهم مع الدولة والاحتكاكات المباشرة بين كلاً من السلطة والإعلام.

4- محمد الجوهري، كيف يمكن أن نفهم الألتراس؟

قدمت هذه الدراسة نظرة لبعض القضايا الملتبسة لفهم واقع الألتراس والاختلافات التي تميز الشاة المصرية عن نشأة جماعات الألتراس العالمية، وفكرة الألتراس التي تقوم عليها وهي فكرة وطن بديل لتحقيق الانتماء له، من ناحية أخرى النظر لاحد مبادئهم الأساسية المتمثلة في البعد عن الصراع السياسي.

5- Egypt's Ultras: No More Politics، Mohamed Elgohari

من خلال هذه الدراسة تستعرض جانب مهم من عقلية الألتراس وهو الطابع اللاسياسي لجماعات الألتراس، من ناحية أخرى يعرض للعلاقة ما بين الألتراس والدولة ووجهة نظر الدولة تجاه هذه المجموعات وأفكارهم ونظرة الألتراس لسياسة الأمن وسيات الدولة تجاههم وما يعتبر عامل مهم لمشاركة أفراد الألتراس في الثورة المصرية.

6- أشرف الشريف، الألتراس والمجد لسياسات الفنفة

من خلال هذه الدراسة يعرض فيها لديناميكيات جماعات الألتراس وطرقهم المبتكرة في التشجيع أو تحديات مواجهة الأمن، وهي هنا تعرض بشكل تطبيقي لما تحدث عنه أصف بيات في كتابه عن فن الحضور والزحف الهادئ ومواجهة ظروف الواقع بحلول مبتكرة وكسر الاعتيادية مع المكان والزمان والمجال العام.

سابعاً: تقسيم الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى فصلان:

الفصل الأول: فصل تمهيدي، نظرة عامة على جماعات الألتراس من خلاله يتم التعريف بالالتراس، وتصنيفهم (الاحركات الاجتماعية) وديناميكياتها الأساسية، قيمهم، تطور دورهم، وفلسفاتها المتبعة، ويتكون من مبحثين:

المبحث الأول: نشأة جماعات الألتراس وخصوصية النشأة في الواقع المصري



المبحث الثاني: سمات جماعات الأتراس

الفصل الثاني: إشكالية الأتراس والسلطة

إشكالية العلاقة بين السلطة ودور الدولة ونظرة الدولة للأتراس من ناحية والأتراس ونظرتهم للسلطة من ناحية أخرى، وعقلية الأتراس التي تتجمع كلها حول العلاقة الجدلية مع الأمن والتي تتفرع منها علاقات أخرى فرعية مثل الموقف المعلن من الإعلام والمؤسسات الأخرى، وما نستطيع أن نتوقعه عن شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع في المستقبل، ويتكون من مبحثين:

المبحث الأول: عقلية الأتراس تجاه الأمن

المبحث الثاني: الأتراس والثورة

